الدعوة لربط أية زيادة في أجور موظفي الدولة بالسلوك الوظيفي الإنتاجي

تقرير /أحمد الطيار

حثت دراسة اقتصادية حديثة الحكومة على ربط استراتيجية الحوافز المادية والمعنوية الممنوحة من الحكومة للموظفين بالسلوك الوظيفي وتوجيه ذلك السلوك بالاتجاه المرغوب فيه وبما يعزز السلوك الأخلاقي مع ضرورة التوعية بقوانين ولوائح الوظيفة العامة وصياغة برامج تدريبية وعملية مستمرة واعتبار ذلك جزءاً من متطلبات وكفاءة وجدارة الفرد في الاستمرار بشغل الوظيفة.

وشددت الدراسة التي أعدها الدكتور سنان غالب المرهضي أستاذ الإدارة بكلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء على ضرورة تفعيل الرقابة والمحاسبة على سوء استخدام الممتلكات العامة مع ضرورة إعادة النظر بإجراءات الترقية والتعريف بها في أوساط الموظفين وجعلها أكثر موضوعية وبما يحقق نوعا من العدالة والشفافية.

مؤكدة على أهمية وضع وصياغة استراتيجيات أجور ومرتبات أكثر مرونة وإمكانية تكييفها والبيئة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تقسم المرتبات والأجور إلى جزأين احدهما يغطي الحد الأدنى من احتياجات الموظف ،والآخر يتم ربطه بمدى التزام الموظف عمليا وسلوكيا أثناء أداء واجباته الوظيفية مع التأكيد على ضرورة إدراك أهمية التمييز بين المنظمات العامة في المرتبات والأجور والسلوك الأخلاقي الواجب الالتزام به وفقا لطبيعة النشاط.

لافتة إلى أهمية جعل السلوك الأخلاقي احد المعايير الأساسية في المفاضلة بين القادة الإداريين وتقييم فاعلية أدائهم على أساس سلوكهم الأخلاقي ورضاء المرؤوسين عنهم.

مؤكدة على ضرورة تضمين معايير وتقييم ومكافأة وترقية الموظف بعدالة وحيادية تعامله مع طالبي الخدمة من المواطنين.

كاشفة عن أن شاغلي الوظيفة العامة في الهيئات والمصالح العامة في بلادنا لا يتمتعون بأخلاقيات الوظيفة العامة أثناء أدائهم الوظيفي وأنهم يستخدمون الممتلكات العامة لأغراض شخصية ولغير ما خصصت له.

وقالت الدراسة التي حملت عنوان "اثر نظام الحوافز في أخلاقيات الوظيفة العامة دراسة ميدانية على عينة من الموظفين في المنظمات العامة": إن من أسباب عدم الالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة هو عدم إدراك عواقب السلوك غير الأخلاقي ،ومعرفة أن هناك معايير سلوكية ملزمة على شاغل الوظيفة العامة.

واستنتجت الدراسة أن المجاملات والمحسوبية والولاءات الضيقة وتعقيد إجراءات الترقية تؤدي إلى انخفاض الرضا عن الترقية لدى أفراد العينة.

وأثبتت أن استراتيجية الأجور والمرتبات المطبقة منذ مايو ٢٠٠٧م في القطاع العام غير فاعلة ولم تحقق الأهداف المخطط لها والتي تكمن في تحسين الوضع المعيشي والرضا والإنتاجية والأداء لدى شاغلي الوظيفة العامة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة والتضخم.

وأوضحت عدم ظهور فروقات معنوية أخلاقية في أوساط أفراد عينة الدراسة في المنظمات العامة مما يعني عدم تمييز استراتيجيات الأجور والمرتبات وأخلاقيات الوظيفة العامة بين منظمات القطاع العام.

كاشفة عن أن القادة الإداريين يؤثرون جوهريا في سلوك مرؤوسيهم الأخلاقي ويشكلون نماذج سلوكية يقتدى بها ،فيما تنخفض بعد العدالة بمعدل ٤٠٪ عن المستوى العالمي وهذا يتعارض وضرورة الحيادية والشفافية في تقديم الخدمات للمواطنين من خلال الوظيفة العامة.

دراسة حديثة توصي بإدارة ممتلكات الدولة اقتصادياً لزيادة الإيرادات

كتب/عبدالله الخولاني

أوضحت دراسة حديثة أنه يمكن توفير إيرادات غير نفطية من خلال رفع مستوى إدارة أملاك الدولة العامة من الأراضي والعقارات والممتلكات الأخرى من حيث الفاعلية والكفاءة، بما في ذلك المشروعات العامة (مثل المنطقة الحرة في عدن وغيرها) وأملاك الأوقاف وإدارة المؤسسات والشركات العامة وفق الأسس الاقتصادية والمعايير المحاسبية الحديثة، وتوريد حصة الحكومة من فائض أرباحها أولاً بأول .

مؤكدة على أهمية إدارة الدين العام الخارجي إدارة كفؤة، تحقق الاستفادة الكاملة من القروض الممنوحة لبلادنا، وبحيث لا يتم اللجوء إليها إلا وفق أسس اقتصادية ولتمويل مشاريع استثمارية الإسراع في إقرار التشريعات القانونية والتنظيمية المالية وتطوير التشريعات القائمة فيها بما يسهم في زيادة الإيرادات العامة وترفع من مستوى الخدمات العامة مثل إقرار الرسوم القضائية دراسة جدوى إنشاء صندوق موازنة يمول من إيرادات النفط في حالات ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ويخصص لتمويل عجز الموازنة العامة في حالات انخفاض الأسعار العالمية للنفط، وأوضح أن أهمية السياسات والإجراءات المتعلقة بترشيد الإنفاق العام واحتواء النفقات الجارية تستمد أهميتها من الدور الهام الذي تؤديه في حفز النمو الاقتصادي والتسريع بعملية التنمية والتخفيف من الفقر. وتتضمن هذه السياسات والإجراءات تحسين إدارة النفقات العامة من خلال إجراءات إعادة هيكلتها بما يؤدي إلى إعادة ترتيب جوانب ومجالات الإنفاق العام بخفض الإنفاق على المجالات والجوانب غير الضرورية والتي لا تحقق عوائد ومنافع اقتصادية واجتماعية، وفي الوقت نفسه زيادة الإنفاق على المجالات والجوانب التي تساهم في حفز النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر بزيادة الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين مستواها وزيادة فاعليتها، وبالذات خدمتي التعليم والصحة، وكذلك توسيع قاعدة المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي كما يمكن وضع إطار مالي يُمكن المؤسسات والشركات العامة من العمل على أسس تجارية، بما في ذلك وضع مؤشرات مستهدفة يساعد على تقييم أدائها سنوياً.

وطالبت بإيجاد معالجات للوحدات الإدارية ذات الموازنات المستقلة شكلاً عن الموازنة العامة للدولة، وتنشيط دورها في حفز النشاط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتخفيف من الفقر. فالهيئة العامة للمعاشات والتأمينات التابعة لوزارة الخدمة المدنية – على سبيل المثال- يمكن لها من خلال مواردها المالية وأنشطتها الاستثمارية المساهمة بدور كبير في الاقتصاد الوطني، ونفس الأمر بالنسبة لوزارة الأوقاف وتحسين قدرات وزارة المالية على تنبؤ الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة وبحيث يتم تحديث هذه التنبؤات بشكل منتظم ودوري (نصف كل سنة) بالإضافة إلى رفع مستوى مراقبة ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة من خلال متابعة التطورات المالية الإجمالية بصفة دورية (ربع سنوي ونصف سنوي) كأساس لتوفير المعلومات المتعلقة بتنفيذ الموازنة العامة ومدى الحاجة إلى القيام بإجراءات تصحيحية.

الثلاثاء القادم

مناقشة نتائج دراسات صناعة الخبز

■ عدن/سبأ

يعقد بمحافظة عدن الثلاثاء القادم اللقاء التشاوري الخاص بنتائج دراسات صناعة الخبز بأنواعه المختلفة ينظمها مركز بحوث الاغذية وتقانات ما بعد الحصاد بعدن.

وأوضح مدير المركز الدكتور محمد سالم المصلي لـ/سبأ/ أن اللقاء سيشارك فيه ممثلين عن الغرفة التجارية ومكتب الصناعة وهيئة المواصفات ومطاحن الغلال وعدد من أصحاب المخابز من محافظات عدن تعز والحديدة بهدف اطلاعهم على مخرجات تقنات الدقيق المركب من القمح والشعير العادي لإنتاج أنواع الخبز.

ولفت إلى أن هذه التقنية تهدف إلى التقليل من استيراد القمح ورفع القيمة الغذائية للمنتج.

٩,٣٨٣ مليار ريال رسوم السفن العابرة لميناء عدن

■ عدن/سبأ

بلغت عدد البواخر السائبة وبواخر الحاويات والزعايم الواصلة إلى عدن عبر جمرك ميناء عدن خلال العام الماضي ٢٠١٠م بـ٣٧٧ باخرة وزعيمة بينما بلغ إجمالي عدد الحاويات ٢٧ ألف وثلاثمائة وواحد وثمانون حاوية ما بين ٢٠-٤٠ قدم.

وأوضح تقرير سنوي صادر عن نشاط جمرك ميناء عدن للعام ٢٠١٠م حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منه أن إجمالي رسوم السلع التي عبرت جمرك الميناء خلال الفترة ذاتها قدرت بـ٩ مليار و/٣٨٣/ مليون و/ ٨٤٥/ ألف ريال فيما بلغ إجمالي اوزان السلع بمليار و/٨٨١/ مليون و/١١٠/ ألف و/٤٧٣/ طن شملت عدا من المواد مثل الحديد والاخشاب والالمنيوم والاسمنت وقطع غيار السيارات والمواد الغذائية والتبغ والأقمشة والالكترونيات.

خلال العام الماضي:

١٩٥ ألف عملية مالية أنجزها بريد منطقة صنعاء

صنعاء / سبأ

أنجز بريد منطقة صنعاء ١٩٥ ألفاً و٢١٥ عملية مالية صادرة ومدفوعة للمواطنين المتعاملين مع مكاتب البريد بالمنطقة التي تضم أربع محافظات هي: صنعاء الجوف مارب والمحويت خلال العام الماضي.

وأوضح مدير عام بريد منطقة صنعاء علي سالم مزروع لـ"سبأ" أن المنطقة ومن خلال ٢٦ مكتبا على مستوى المحافظات الأربع قامت خلال نفس الفترة بأكثر من ٢١ ألفاً و٥٦٢ عملية ايداع توفير .. فيما وصلت سحوبات التوفير إلى ما يزيد عن ٣٦ ألف عملية.

وأشار إلى أن مكاتب بريد المنطقة تسلمت شيكات بمبلغ إجمالي وصل إلى ١٢ ملياراً و٧٦١ مليوناً و٩١٠ آلاف و٨٦ ريالاً كمرتبات ومعاشات للعاملين في الجهاز الحكومي والمتقاعدين المدنيين إلى جانب معاشات المستفيدين من مظلة الضمان الاجتماعي خلال العام ٢٠١٠م.

وبين المزروع بان مكاتب البريد تقوم إلى جانب ذلك بتحصيل فواتير الكهرباء والمياه والهاتف يمن موبايل تل يمن ام تي إن كخدمة مباشرة للمواطنين بتسديد قيمة تلك الفواتير .. لافتا إلى انه تم خلال العام الماضي افتتاح أربعة مكاتب بريد بمحافظة صنعاء موزعة على مناطق بني حشيش، ضلاع همدان جدر ومديرية الطيال بتكلفة بلغت نحو مليونين و٥٠٠ ألف ريال.

وفي محافظة مارب تم افتتاح مكتب بريد في الجوبة وإعادة تأهيل مكاتب البريد في مدينة مارب وصرواح وحريب.

وأكد أن المكتب يسعى خلال العام الجاري٢٠١١م إلى إدخال تحصيل فواتير المياه في منطقة صنعاء وتوسيع خدمة سداد فواتير الاتصالات على مستوى مديريات المحافظات الأربع بشكل عام.

مشيرا إلى أن العام الجاري سيشهد افتتاح عدد آخر من مكاتب البريد في المديريات التي لا يوجد فيها مكاتب بريد في محافظات صنعاء والجوف ومارب والمحويت وبما من شأنه توسيع الخدمات التي تخدم المواطنين في مختلف محافظات الجمهورية.

تأهيل ٢٢٥ مهندسا وفنيا بمصافاة عدن

عدن/سبأ

أهل مركز التدريب والتأهيل التابع لمصافاة عدن لتكرير النفط الخام العام المنصرم ٢٢٥ مهندسا وفنيا وإداريا في ٢٧ دورة تدريبية.

وأوضح نائب مدير مركز التدريب والتأهيل بالمصافاة المهندس فهد العراسي لوكالة الأنباء اليمنية سبأ أن الدورات شملت نظام البتروكيماويات والصناعات النفطية والتكرير والهندسة الكهربائية والميكانيكا والكمبيوتر وصيانة الوحدات الإنتاجية والمنشآت النفطية والتصدير والتسويق لخامات النفط ومشتقاته.

وأشار إلى أن الدورات شملت مجالات السلامة المهنية والرقابة الأمنية للمنشآت والمحاسبة والأرشفة والإطفاء والاسعافات، إضافة إلى تدريب العاملين المبتدئين على قواعد العمل الفني.

ولفت إلى أن مصافاة عدن وفي إطار خطتها التاهيلية للعام الجاري ستعمل على رفع مستوى الكوادر العاملة بالمصفاة العملية والفنية.

رأي اقتصادي

سلبية أسعار النفط

دكتور/أحمد البواب

□.. من المتوقع أن تتراجع أسعار النفط ويعود ذلك التراجع إلى عدم التوازن بين الإنتاج الفعلي للدول الأعضاء في منطقة الأوبك والطاقة الإنتاجية لدى هذه الدول والتغيرات الموسمية للطلب والانكماش في الاقتصاد العالمي وارتفاع المخزون الاستراتيجي في الدول المستهلكة وتزايد التصدير من قبل الدول التي ليست عضوا في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" ومن الملاحظ أن أسعار النفط تميل إلى الانخفاض على الرغم من محاولات منظمة أوبك الجادة لرفع الأسعار أو الحد من انخفاضها وبحسب سلة أوبك وما يعزز ذلك عدم تقيد الدول المنتجة بالحصص المقررة لها سواء داخل أوبك أو خارجها وهناك حركة ناشطة ضمن بلدان المنظمة وباتجاه كبار المنتجين خارجها من أجل وضع خطة يتكامل مع برنامج أوبك وأهدافها مع البلدان الأخرى والهدف الرئيسي كان ولا يزال وضع الأسعار مجددا في المستوى المطلوب ومحاولة وقف تراجعها لاسيما وأن معظم البلدان المنتجة داخل أوبك وخارجها تعتمد على النفط كمصدر دخل أساسي وأي انخفاض في إيرادات هذا المصدر يؤثر سلبا على اقتصادياتها ومستوى النمو فيها وما يدفعني إلى النظر بحذر إلى تطور أسعار النفط في المستقبل هو الفرق المتنامي بين الإنتاج الحالي لدول المنطقة وبين قدراتها الإنتاجية وهذا يساهم في ظهور مناخ نفسي في الأسواق لا يساعد إطلاقا على دعم الأسعار بالإضافة إلى أن الأسواق تشهد تزايد وتدفقات لإنتاج وتصدير النفط من الدول غير الأعضاء.

ومن المعروف لدى الاقتصاديين ورجال المال والأعمال والمستثمرين أن هناك ترابطاً واضحاً وأكيداً بين النمو الاقتصادي ومستوى نمو الطلب على مصادر الطاقة وخصوصا النفط وظهرت الإحصاءات الصادرة عن الاحتياطيات الاستراتيجية والعادية لدى الدول المستهلكة عن تزايد مطرد في هذا المخزون واستيراد كميات كبيرة متعاقد عليها سابقا مع الجهات المصدرة في وقت حال تراجع الطلب دون تصريف هذه الكميات.

ومما تقدم يتضح لنا بصورة جلية أنه يتوجب على القائمين على قطاع النفط والمال في بلادنا بصفة خاصة والبلدان المنتجة للنفط التنبه لمثل هذه التوقعات واعتماد إجراءات للحد منها في مختلف المجالات الاقتصادية وفي القطاع النفطي وأخص بالذكر قطاع الغاز الذي تتأثر فيه الاستثمارات بمسوى أسعار النفط.

E mail- ahmed albawab@hotmail.com